اسم المصدر: الرياض
التاريـــخ: 14-05-2009 رقم العـدد: 14934 رقم الصفحة: 13 مسلسـل: 114 رقم القصاصة: 1

قرارات "مفصلية" متوقعة في تاريخ التربية والتعليم

١٢ يوما تحدد مصير ٢٠٥ آلاف معلم ومعلمة.. والجميع متفائلون

اسم المصدر: الرياض

التاريخ: 14-05-2009 رقم العدد: 14934 رقم الصفحة: 13 مسلسل: 114 رقم القصاصة: 2

الطائف- خالد الحسيني:

■ اقتربت أيام انفراج أزمة قضية مستويات أكثر من ٢٠٥ آلاف مُعلم ومُعلمة حيث شارفت مهلة المائة يوم التي أعلنها وزير التربية والتعليم سمو الأمير فيصل بن عبد الله بن محمد منذ تعيينه وزيراً للتربية في أواخر شهر صفر المنصرم، والتي سيكشف فيها عن عدد من القرارات المفصلية في تاريخ وزارة التربية والتعليم في اليوم التاسع والعشرين من جُمادى الجاري.

ومن أبرز تلك القرارات قضية مستويات المعلمين والمعلمات حيث يسود الجميع موجة من التفاؤل بحسب لقاءاتهم مع الوزير والتي شكلت ارتياحا كبيرا لشعوره بمطالبهم وقد كان وزير التربية والتعليم قد صرح الأحد قبل الماضي للأستاذ خالد الجعيد رئيس اللجنة الإعلامية للمُعلمين والمُعلمات أثناء لقائه به بعد اجتماع اللجنة العليا لسوق عُكاظ التاريخي الذي عُقد في الطائف قائلاً: انتظروا انتهاء مُهلة الـ ١٠٠ يوم والمتبقي منها نحو أسبوعين إلى ثلاثة، وأشار الجعيد أن الأمير فيصل لم يتطرق إلى آلية أقرب راتب وفق المادة ١٨ التي أعلنت عنها وزارة التربية مما يُعطي دلائل واضحة على أن سموه حريصٌ كُل الحرص على حسم قضية المستويات لصالح المُعلمين والمُعلمات بإقرار كافة حقوقهم الوظيفية، مُبدياً تفاؤله المطلق بإيجابية ما سيُعلن من قرارات بشأن القضية بعد انقضاء الـ ١٢ يوما المتبقية من مُهلة الـ ١٠٠ يوم التي حددها سموه.

وقد أضر بقضية المعلمين والمعلمات الأخذ بالمادة ١٨ من نظام الترقيات وذلك بعد استناد اللجنة الوزارية المشكلة لمعالجة هذه القضية على هذه المادة التابعة للائحة الوظائف العامة غير التعليمية

الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد

في أنظمة الخدمة المدنية، والتي لا تنطبق قانوناً ونظاماً على المعلمين والمُعلمات، مما أدى إلى إحداث سلبيات أكبر من ذي قبل كان من ضمنها تساوي ١٨ دفعة في الرواتب (٧ دفعات من المُعلمين، و ١١ دفعة من المعلمات)، إضافة إلى عدم احتساب خدمة البند ١٠٥ لـ ٧٦٠٠٠ ألف مُعلمة عملن على البند لمدة تجاوزت الـ ٧ سنوات، في حين لم يتم احتساب خدمة البند أيضاً لـ ١٨٠٠٠ من المُعلمين عملوا فيها على سنوات البند لمدة سنتين.

من جهة أخرى أكدت اللجنة الإعلامية لمُعلمي ومُعلمات المملكة أن المُعلمين والمُعلمات يُعلقون آمالاً عريضة وتطلعات كبيرة على وزير التربية والتعليم في حسم قضية المستويات بإقرار لكامل حقوقهم الوظيفية التي يطالبون بها منذ أكثر من ١٢ عاماً، وأنهم ينتظرون بفارغ الصبر والتفاؤل والثقة في سموه انتهاء الـ ١٢ يوما المتبقية من مُهلة الـ ١٠٠ يوم التي حددها سمو الأمير فيصل للحديث عن قضيتهم.

يُذكر أن اللجنة الوزارية التي أمر بتشكيلها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز حفظه الله من اجل مُعالجة قضية المستويات من كافة جوانبها وبأفضل السُبل أقرت تعديل مستويات أكثر من ٢٠٠ ألف مُعلم ومُعلمة بعد استنادها على المادة ١٨ من نظام الترقيات المتعلق بلائحة الوظائف العامة والتي لا تنطبق على لائحة الوظائف التعليمية الخاصة بالمعلمين والمُعلمات مما أحدث إشكاليات كبيرة في تعديل المستويات تضمنت تساوي ١٨ دفعة في الرواتب إضافة إلى استبعاد خدمة سنوات البند ١٠٥ لـ ٩٤٠٠٠ مُعلم ومُعلمة مما سيؤثر على وظائفهم عند التقاعد وحال العمل، حيثُ أكد مُحامي المعلمين والمعلمات أحمد المالكي أن استناد الخدمة المدنية إلى المادة (١٣) في تطبيق المادة (١٨/ب) قياس غير صحيح، لافتاً إلى أنه لوي لنص نظامي واضح تم تطبيقه في غير محله، مبيناً أن هذا النص ينطبق في أحوال النقل، والتأديب، والترقية بشكلها الصحيح، وكف اليد، والإحالة للمحاكمة، والفصل من الخدمة، وأحكام الاستقالة، فهذه الأحوال ترتبط بالوظيفة العامة ولم تنتظمها لائحة الوظائف التعليمية، مختتماً بيانه بأن مطالب المعلمين والمعلمات ستظل قائمة حتى يأذن الله بأمر جديد.

وأوضح المحامي المالكي أن تطبيق المادة(١٨/ب) مخالف لأنظمة ولوائح وزارة الخدمة المدنية حيث ان المعلمين والمعلمات يخضعون للائحة الوظائف التعليمية وليس للائحة الوظائف العامة، في حين أكدت مصادر مطلعة سلبية استخدام المادة ١٨ في آلية تعديل المستويات بأن نحو ٩٥ ألف معلمة ظللن على البند ١٠٥ بمرتب مقطوع لأكثر من خمسة أعوام، كما حملت مخصصات رواتبهن تباينا واضحا في رواتب معلمات الدفعة الواحدة وكذلك تفاوتا في الرواتب بين جميع الدفعات.